الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

الإفصاح المالي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير إعداد التقارير المالية -دراسة مقارنة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص " مالية المؤسسة "

إعداد الطلبة:
- عبير قشود
- مريم شقليبي

إشراف الأستاذة:
د. مريم باي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. محمد بوطلاعة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. مريم باي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. فايزة بولعجين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقديـــــر

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا للوصول إلى ما نحن عليه اليوم

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور

" .مريم باي "

الذي تشرفنا بإشرافه وتوجيهاتهاالعلمية والمنهجية القيمة،

والدعاء لها بدوام الصحة والعافية

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

وأخيرا شكرا لمن كان سندا لنا في إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد

نسأل الله التوفيق والسداد

إلى من كان دائما معي في كل أعمالي الى من هو في قلبي إلهي لا يطيب القلب الا بشكرك

إلى الذي تمنيته ان يشاركني فرحة التخرج، من أحمل اسمه بكل فخر وقدوتي في هذه الحياة أبي الغالي

الى من احاطتني بعنايتها ورعايتها، الى القلب الكبير الذي أعطى بلا حدود أمي الحبيبة

إلى إخوتي سندي رابح ويحي وأخواتي الأحباء رانيا ونورهان

إلى زوجي ورفيق دربي علي

إلى من جمعتني بهم الصداقة إكرام ونورهان

إلى من قاسمتني إنجاز هذا العمل زميلتي مريم.

عبير

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته وعلى توفيقي في هذا العمل

إنه لا يسعني في هذا المقام الا أن أهدي ثمرة جهدي الى: نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة الى محمد صلى الله عليه وسلم

الذين قال فيهم الله عز وجل "...وبالوالدين إحسانا..."

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من أجل وصولي الى هذه المرحلة، ورافقتني خطوة خطوة بدموعها ودعاءها، تلك المرأة العظيمة ...أمي الغالية

أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من أجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم ...أبي العزيز

إلى أختي الحبيبة سهام وإخوتي الذي هم سندي في الحياة عصام، نبيل، عادل، عبد الحق، هشام، موسى، ياسين

الى أحفاد العائلة خاصة ملاك، غفران، نريمان، جهاد

والى من تربطني بهم صلة الرحم ...اقاربي

الى من جمعتني بهم الأقدار ...صديقاتي

الى من شاركتني هذا العمل زميلتي عبير

والى كل القلوب التي كانت تفرح لفرحي وتأسى لما يصيبني.

مريم

الملخص

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم المخرجات التي يتم تقديمها في نهاية السنة المالية من قبل المؤسسة، من خلال تظافر مجموعة من العناصر والمكونات لإعطائها الشكل النهائي، هذه القوائم تعد بمثابة الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية خاصة الاستثمارية منها كون المؤسسة وفي اطار زيادة عدد مستثمريها أو المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية تقوم بالإفصاح عن معلوماتها المحاسبية والمالية المتضمنة في القوائم المالية بطريقة يسهل مع المتحصل عليها فهمها واستخدامها، كما تكون لها قدرة تنبؤية بنتائج هذه المشاريع.

عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري تغييرا وتعديلا من أجل رفع كفاءة الأنظمة المحاسبية الاقتصادية لخدمة الأطراف المهتمة والمستفيدة من التقارير المالية وعليه تبنت الجزائر المعايير المحاسبية الدولية من خلال القانون رقم 11 -07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المالي-معايير إعداد التقارير المالية- النظام المحاسبي المالي الجزائري

Abstract

The financial statements and lists are the most important outputs that are presented at the end of the financial year by the institution, through the combination of a set of elements and components to give them the final form. These lists are the main pillar in making financial décisions, especially the investment, such as the institution and within the framework of increasing the number of investors or the differentiation between investment projects discloses the accounting and financial information contained in the financial statements in such a way as to facilitate their understanding and use,and have a predictive capacity for the results of these projects.

The algerian financial accounting system has been modified and amended in order to improve the efficiency of accounting systems in economic institutions to serve interested parties and beneficiaries of financial reports. Algeria has adopted international accounting standards through law no 07-11 , which inc.

Key words: Financial Disclosure-Algerian Accounting And Financial System-Financial Reporting Standards

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: عموميات حول الإفصاح المالي في ظل معايير إعداد التقارير المالية	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: مدخل إلى الإفصاح المالي	**03**
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المالي	**03**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المالي	**05**
المطلب الثالث: أشكال وأنواع الإفصاح المالي	**07**
المبحث الثاني: أساسيات حول الإفصاح المالي	**08**
المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المالي	**08**
المطلب الثاني: أساليب الإفصاح المالي والعوامل المؤثرة فيه	**10**
المبحث الثالث: الإفصاح المالي وفق ما جاءت به المعايير إعداد التقارير المالية	**14**
المطلب الأول: المعيار الدولي الأول (عرض القوائم المالية)	**14**
المطلب الثاني: المعيار الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية)	**19**
المطلب الثالث: باقي المعايير المتعلقة بالإفصاح	**21**
خلاصة الفصل الأول	**24**

الفصل الثاني: الإفصاح المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومقارنته مع معايير إعداد التقارير المالية	
تمهيد الفصل الثاني	**26**
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي الجزائري	**27**
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري	**27**
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي الجزائري	**31**
المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري	**34**
المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي	**42**
المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حساب النتائج	**42**
المطلب الثاني: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة	**49**
المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية	**51**
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري	**52**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي	**52**
المطلب الثاني: معايير التقارير المالية الدولية وما يقابلها في النظام المحاسبي المالي الجزائري	**55**
المطلب الثالث: مقارنة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير إعداد التقارير المالية	**57**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
خاتمة	**63**
قائمة المراجع	**67**
الملاحق	**75**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية	52
02	معايير إعداد التقارير المالية الدولية وما يقابلها في النظام المحاسبي المالي	55
03	القوائم المالية في معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري	57

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية – الأصول –	75
02	الميزانية – الخصوم–	76
03	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	77
04	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	78
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	79
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	80
07	جدول تغير الأموال الخاصة	81

مقدمة

مقدمة

شهد العالم مؤخرا تطورات اقتصادية متسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية، حيث أصبح علم المحاسبة من العلوم الاساسية التي لها دورا هاما وبارزا. نظرا لما يوفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد العديد من الأطراف داخل وخارج المؤسسة في اتخاد القرارات الاقتصادية الرشيدة، وذلك من خلال إعداد مجموعة من القوائم المالية التي تسمح بتوفير هذه المعلومات. حيث برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس وقواعد ومعايير متفق عليها من طرف المحاسبين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الانظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول الى توحيد محاسبي عالمي، وقد اثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية والتي سارعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتمادها، كما لاقت قبولا من قبل هيئة راس المال الامريكي ما ساهم في انتشارها أكثر.

يعد الافصاح المالي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دورا متميزا في اثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهره القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية في المؤسسة، حيث يحظى باهتمام كبير من قبل الاطراف المستفيدة من مخرجات المحاسبة، وهذا راجع لأهميته البالغة في توفير المعلومات الموثوقة التي لا يمكن الاستغناء عنها في اتخاذ القرارات المالية على وجه الخصوص. ومن المعروف ان الهدف الرئيسي من الافصاح المالي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فان تصرفات هؤلاء المستخدمين سوف تتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الافصاح عنها.

شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية مست مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية اوجبت ضرورة تطبيق اصلاحات ، ومن بين أهم هذه الاصلاحات التخلي عن المخطط المحاسبي الصادر بموجب المرسوم رقم 35- 75 المؤرخ في 29 أفريل 1975 ليحل محله النظام المحاسبي المالي الصادر بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، فتطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة أساسية لتعزيز الإفصاح المالي بالمؤسسات الاقتصادية، ذلك كونه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية التي ظهرت أساسا لتلبية متطلبات الأسواق المالية الدولية، بتوفير معلومات مالية ذات جودة تسمح بإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة وأداءها، ولذلك فان التزام المؤسسات بتطبيق احكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي يؤدي الى مزيد من الافصاح المالي في المؤسسات.

1-اشكالية الدراسة:

من اجل معرفة الافصاح المالي في ظل معايير إعداد التقارير المالية وفي ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" ما مدى التوافق بين معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي الجزائري في تحديد متطلبات الافصاح المالي؟ "

بالإضافة الى السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي متطلبات الإفصاح المالي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

-ماهي متطلبات الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي الجزائري؟

-كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي تحقيق الإفصاح؟

2-فرضيات البحث:

هناك توافق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي الجزائري.

3-أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية الإفصاح المالي في المؤسسة كأداة لإعلام الأطراف ذات العلاقة.

- أهمية التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير إعداد التقارير المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

4-أهداف البحث:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف نذكر البعض منها كما يلي:

- التعريف بماهية الإفصاح المالي.

- معرفة الجوانب المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم تبنيها من طرف النظام المحاسبي المالي الجزائري.

- التعرف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية.

– تحديد نقاط الاختلاف والتوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

5-منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة والإعتماد على المنهج المقارن بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في الجانب التطبيقي.

6-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

-الأسباب الذاتية:

إرتباط موضوع دراستنا بمجال تخصصنا.

الرغبة الذاتية والميول الشخصي لمجال المحاسبة.

-الأسباب الموضوعية:

يعتبر الإفصاح المالي ضمن المواضيع الحديثة في الدراسات المحاسبية.

الأهمية الكبيرة لموضوع الإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية تماشيا مع تطور المحاسبة الدولية.

7-الدراسات السابقة:

دراسة لسعيدي عبد الحليم، بعنوان محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة،2015/2014: حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي حيز التنفيذ سنة 2010،ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وقد توصلت إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب أراء وإطارات ومسئولي المالية والمحاسبة في المؤسسات وإن تطبيقه سمح بدرجة كبيرة في رفع كفاءة العمل المحاسبي.

دراسة لسليم بن رحمون وسميحة بوحفص بعنوان، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2018، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تكيف الإفصاح المحاسبي المعمول به وفق المعايير المحاسبية الدولية مع النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال التطرق لمفاهيم الإفصاح ومعاييره المحاسبية الدولية ثم تبيان الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها إقرار المشرع الجزائري ضمن نصوصه القانونية الجديدة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية.

دراسة لقسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة سطيف، 2015: هدفت إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل المعايير، وركزت على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقق الخصائص النوعية.

8-**خطة البحث:**

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين تسبقهم مقدمة تشمل الإشكالية والتصور العام للبحث وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات على هاته النتائج. حيث احتوى **الفصل الأول** على عموميات حول الإفصاح في ظل معايير إعداد التقارير المالية تطرقنا من خلاله الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مدخل إلى الإفصاح المالي أما المبحث الثاني أساسيات حول الإفصاح المالي وأما المبحث الثالث يتضمن الإفصاح وفق ما جاءت به معايير إعداد التقارير المالية. أما **الفصل الثاني** بعنوان الإفصاح المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ومقارنته مع معايير إعداد التقارير المالية تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول تقديم النظام المحاسبي المالي الجزائري والمبحث الثاني متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري أما المبحث الثالث تضمن دراسة مقارنة بين معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

الفصل الأول

عموميات حول الإفصاح المالي في ظل معايير إعداد التقارير المالية

تمهيد

أدى التطور الاقتصادي في عالم المال والأعمال إلى تطور المحاسبة من وسيلة للتسجيل المحاسبي داخل المنشأة إلى وسيلة لتقديم المعلومات الضرورية لمستخدميها والأطراف التي لها علاقة معها. نتج عنه مفهوم جديد ألا وهو الإفصاح المالي والذي يعد أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها. يعتبر الإفصاح المالي من المواضيع المهمة التي لاقت إهتماما كبيرا ومتزايدا في السنوات الأخيرة لأن الحصول على المعلومات أصبح من القضايا الملحة حيث إن هذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة الاقتصادية من أحداث وبالتالي فالإفصاح وسيلة وإدارة فعالة لإيصال نتائج أعمال المؤسسة لمستخدمي هذه القوائم مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح. إذ تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مخرجات النظام المالي وهذا يعني أهمية الأرقام التي تحتويها هذه القوائم باعتبارها تلخيص لكم هائل من الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة والتي تصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرار.

مما سبق ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد ماهية الإفصاح المالي والمعايير المتعلقة به بعرض ما يلي:

-المبحث الأول: مدخل إلى الإفصاح المالي

-المبحث الثاني: أساسيات حول الإفصاح المالي

-المبحث الثالث: الإفصاح وفق ما جاءت به معايير إعداد التقارير المالية

المبحث الأول: مدخل إلى الإفصاح المالي

يعتبر الإفصاح المالي من بين أهم العناصر التي تسعى إليها الأطراف المختلفة المتعلقة بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية وذلك بغية تلبية احتياجاتها المختلفة والمتزايدة من المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية والإئتمانية والإستثمارية وغيرها، وتعود زيادة الاهتمام بالإفصاح المالي نتيجة للأزمات الإقتصادية وما أنجز عنها من الإنهيارات المالية بسبب غيابه.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المالي

أصبحت قضية الحصول على المعلومات المالية من أهم القضايا التي يستهدفها مستخدميها من أطراف مختلفة، حيث أن الحاجة الى معلومات تتصف بالدقة والموثوقية، المصداقية والوقتية تعكس الوضعية المالية للمنشآت الاقتصادية، أصبح ضرورة حتمية لإتخاذ القرارات الرشيدة ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإمتثال لمتطلبات الإفصاح المالي.

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول الإفصاح المالي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت مجلة (Railway magazine) في صفحتها الثانية مقالة عن ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والإهتلاكات وتقييم الموجودات.[1]

وفي عام 1860 طلبت سلطات بورصة نيويورك من الشركات المساهمة التي ترغب في التقييد نشر المعلومات المحاسبية والمالية الضرورية لتنوير المستثمرين، مركزة في ذلك على الميزانية وقائمة الدخل. وبعد الدخول إلى السوق أعطي للشركات المقيدة، بالإضافة إلى ذلك الخيار في نشر المعلومات غير الإجبارية. وحوالي سنة 1900 فرضت نفس السلطات على الشركات المقيدة الإفصاح السنوي الدوري للقوائم والتقارير المالية، والتي تم توحيدها حوالي سنة 1910، ثم فرضت عليها بعد ذلك الإفصاح نصف السنوي في 1914 وربع السنوي في بداية 1926. توالت بعد ذلك التشريعات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المالي، سواء في الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم إلى أن وصل مستوى الإفصاح إلى ماهو عليه الآن من الشفافية والمصداقية.[2]

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، اذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هده الأسواق كنظرية المحفظة مثلا، وفرض السوق المالي الفعال، ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هده البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في

[1] – ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط 2018 ص5.

[2] – مفروم ببرودي، مراكشي عبد الحميد، متطلبات الافصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الرابع أفريل 2019 ص4.

هده الأسواق، لكن بعد عام 1974 تطور الإفصاح المالي تطورا ملحوظا من خلال سمتين رئيسيتين أولهما اتساع نطاقه ونطاق المعلومات التي يشملها والثانية هي التركيز على أهداف المرجوة من وراء الإفصاح خدمة لكل طرف له علاقة بالمؤسسة.[1]

الفرع الثاني: تعريف الإفصاح المالي

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وتم الوصول إلى عدة تعاريف من بينها مايلي:

يشير مصطلح الإفصاح لغويا إلى عملية الكشف والتي تعني الإفشاء عن الشيء، وهو الشيء المعلن والظاهر. ويعبر الإفصاح من المنظور الاقتصادي إلى عملية توفير المعلومات عن وضع الوحدات الاقتصادية ونتيجة أعمالها، وتفسير ذلك بشكل يزود مستخدمي هده المعلومات بصورة أكثر وضوحا وشمولية. [2]

عرف هاندريكسن:" الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تظهر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها."[3]

عرف الإفصاح بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للوحدة الاقتصادية.[4]

الإفصاح المالي يمثل عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية، شريطة أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح (غير مبهمة) وغير معقدة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية، وعلى أن تقدم أو تعرض للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادنا في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية منها، وعلى أن لاتكون عملية إيضاح هده البيانات والمعلومات مكلفة للمستفيد مما يستبعد استخدامها وبذلك تكون عديمة الجدوى للمستخدمين والمستفيدين.[5]

---

[1] – طبيب اسامة، أثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الافصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، محاسبة مالية وتدقيق 2018–2019، ص65.

[2]– بوحديدة محمد، قمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الافصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 24(1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص354.

[3] – محمد العيد عمامرة، مصطفى عوادي، محمد الهادي ضيف الله، قواعد الافصاح وفق scfومدى كفايته في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021 ص 12.

[4] – محمد نواف عابد، أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التامين، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2018، ص17.

[5] – ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره واهميته في نمو الاعمال التجارة العربية داخل البلاد الاجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2014، ص21–22.

ومن جهة أخرى عرف الإفصاح المالي على أنه أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة أو بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط.[1]

وأيضا عرف الإفصاح المالي بأنه:" إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهدا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[2]

إن مفهوم الإفصاح المالي على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد بها أن تظهر الكشوف المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات وتساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم عام للإفصاح المالي وهو أن يتم الإعلام في القوائم المالية عن كل المعلومات التي لا تجعلها مضللة لكل مستخدميها متى احتاجوا إليها دون أي تعقيد أو صعوبة، لأن الإفصاح المالي يمثل ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالمنشآت خاصة المستثمرين نظرا لأهميته في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الملائمة، ويتم ذلك عن طريق احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المالي

إن الإفصاح المالي له أهمية بالغة في نظام إعداد القوائم المالية وذلك لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وغير ذلك من الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: أهمية الإفصاح المالي

ترجع أهمية الإفصاح المالي للدور الرئيسي الذي يلعبه في توفير المعلومات المالية التي توفر البيئة الجيدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم ولقد زاد من أهمية الإفصاح لزيادة الحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية توفر للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية

[1] – مهديد فاطمة الزهراء، عتارسية ايمان، جودة مخرجات الافصاح المالي مطلب لاستقطاب البديل التمويلي في ظل كفاءة السوق المالي، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثاني ،2017، ص73.

[2] – ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 6، المجلد الأول، ص 86.

[3] – سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد09، 2018، ص369.

المناخ الجيد لاتخاذ القرار لان الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحتويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه.[1]

ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر بعض النقاط تظهر أهمية الإفصاح المالي:[2]

-الافصاح يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في اقتصاد سوق راس المال؛

-يعتبر الإفصاح وسيلة لزيادة المصداقية بالممارسات الإدارية، حيث إن الشركات التي تميل بشكل أكبر إلى الإفصاح عن أداءها ستقوم بإتباع التشريعات والمتطلبات المحاسبية المختلفة؛

-إن توفر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة؛

-زيادة الإفصاح وخصوصا الإفصاح الاختياري يقلل تناقص المعلومات التي يحصل عليها من داخل الشركة وكذلك من خارجها، وذلك للتخلص من مشكلة الوكالة التي حدثت بسبب ان المدراء لديهم إمكانية الحصول على المعلومات أكثر من غيرهم؛

-الإفصاح يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح المالي يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما يزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته.

نستنتج مما سبق إن للإفصاح المالي أهمية كبيرة تكمن في إثراء وتوفير قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية بصورة صادقة وواضحة التي تظهر في القوائم المالية لمستخدميها والأطراف ذات العلاقة معه من اجل القدرة على المقارنة والتنبؤ لاتخاذ القرارات الصحيحة.

الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المالي

يتفق العديد من الكتاب والمهتمين بالمحاسبة من أن الهدف الرئيسي للإفصاح هو حماية المستثمر بشكل خاص والمستفيدين منه بشكل عام وهناك هدف أخر مهم لا يقل أهمية عن الهدف الرئيسي وهو تطبيق قواعد وأصول الإفصاح المالي والمحاسبي المنصوص عليها في القواعد والتعليمات والمعايير المحاسبية والتدقيقة الدولية السارية المفعول التي أصبح موضوع تطبيقها إلزاما قانونيا لذا نعتبر هذا الالتزام القانوني هو هدف رئيسي أخر من أهداف الإفصاح.[3]

---

[1] -سليم بن رحمون، أثر الافصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018-2019، ص121-122.

[2] -محمد العيد عمامرة، كفاية الافصاح وفق scfفي القارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد06، العدد الاول،2021، ص51-52.

[3] -اسماعيل محمود عبد الرحمن، الافصاح المالي واهميته وأثره في الاعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى2014، ص67-68.

إن الإفصاح المناسب يهدف إلى جعل التعامل في سوق المال أكثر عدالة إذ إن الإفصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره واستمراريته.[1]

ونذكر أهداف الإفصاح المالي بشكل مختصر في النقاط التالية:[2]

-مساعدة متخذي القرار بصنع قرارات ذات موثوقية عالية وذلك بالاستناد على معلومات دقيقة خاصة المستثمرين من متخذي القرار والمقرضين؛

-إشباع متطلبات مستخدمي التقارير المالية بكل اشكالهم من البيانات والمعلومات بما يرضي كل الأطراف كحد مقبول؛

-المساهمة في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمر في التنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وهو ما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية والحد من التقلبات في أسعارها.

فهدف الإفصاح المالي هو إعطاء صورة شاملة حول نشاطات المنشاة خلال فترة زمنية محددة من اجل حماية مستخدمي القوائم المالية وتوفير لهم المعلومات المفيدة التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الثالث: أشكال وأنواع الإفصاح المالي

ينقسم الإفصاح المالي إلى عدة أشكال حسب مكان عرض المعلومات، نوعها، أو الدافع وراء الإفصاح وتتمثل هده الأشكال في ما يلي:

الإفصاح الكامل (الشامل): وهو أن تفصح القوائم المالية عن كافة المعلومات التي تفيد مستخدمي القوائم في اتخاذ قراراتهم كما أن الملحقات للقوائم المالية لابد أن تشمل كافة المعلومات والتفسيرات للبنود الواردة بالقوائم المالية.[3] أي أن يشمل الإفصاح كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة، وهذا قد يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لايكون هناك حاجة إليها.[4]

الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى. من خلال مراعاة مصالح جميع هده الجهات بشكل متوازن.[5]

---

[1] – طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2014، ص104.

[2] –محمد العيد عمامرة، فتحي بن لدغم، محمد الهادي ضيف الله، معوقات الافصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، عدد1،2020، ص390.

[3] – مفروم برودي، مراكشي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] – حكيم براضية، بن علي بلعزوز، اهمية الافصاح وفق معايير المحاسبة المالية الاسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الاسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14،2015،ص77.

[5] – بكيحل عبد القادر، بربري محمد امين، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الافصاح بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد37،2019،ص162.

الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، وان هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.[1]

الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها. إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.[2]

الإفصاح الوقائي: ويهدف هدا النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل الغير عادل. ومن هنا يعتمد ذلك المفهوم على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.[3]

المبحث الثاني: أساسيات حول الإفصاح المالي

إن عملية الإفصاح في القوائم المالية ليست عملية عشوائية بل يجب أن تكون عملية منظمة مع مراعاة مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم لها بالإضافة إلى مراعاة القدرة على فهم وتفسير المعلومات الموجودة بها سعيا منها إلى اتخاذ أحسن قرارات.

المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المالي

نظرا لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية أدى ذلك الى إختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر الى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه. وعليه سيتم تناول المقومات الأساسية التي يعتمد عليها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كالأتي:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

يمكن تقسيم فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئات داخلية وفئات خارجية، حيث تتمثل الفئات الداخلية في: الإدارة والموظفين أما الفئات الخارجية فتتمثل في : المساهمين والدائنون والمقرضون . ونجد أن هناك إختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لهذا يجب

[1] – محمد نواف عابد، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] – حكيمة بوسلمة، رحيم متيجي فتيحة بوحرود، واقع الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد03،2019،ص99.

[3] –أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص33.

تحديد هوية المستخدم بحيث لايبقى محصورا في فئة معينة فقط بل يتعد ذلك ليشغل كافة الفئات المستخدمة للتقارير ، لذلك يجب تصميم القوائم والتقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات.[1]

ب – تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب على معدي القوائم المالية معرفة الأهداف المرجوة من إنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية، وهذا لربطها مع مختلف إحتياجات مستخدميها، وعليه يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أساسا على معرفة الغرض الموجهة له هذه المعلومات، ولتحقيق ذلك يجب ربط المعلومات المحاسبية مع خاصية الملائمة والتي تعد المعيار النوعي الذي يبين طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.[2]

ج – تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

إن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا وطبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بمعنى أن التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة وتفي باحتياجات مختلف المستخدمين.

يمكن تقسيم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها الى:[3]

–معلومات كمية: هي معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة وتعد بمثابة المادة الخام للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين، ويتم عرضها عادة في متن القوائم المالية.

–معلومات غير كمية: هي معلومات غير مالية يتم صياغتها في شكل وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، وغالبا ما تكون هذه البيانات مرتبطة بالمعلومات الكمية.

تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة إذا كان الإفصاح عنها مثمرا ومفيدا في عملية اتخاذ القرارات، أي أنها تعتبر ملائمة إذا أضافت إلى إجمالي منفعة المعلومات ما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل. هذا بالإضافة إلى أنها لاتتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجرائات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى من طرف غير المتخصصين في المجال المحاسبي.

---

[1] –دليلة دادة، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر، أطروحة دكتوراه محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح،2019، ص8.

[2] – مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال التجارية ، أطروحة دكتوراه محاسبة مالية وتدقيق، قسم العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة فرحات عباس،2018/2017،ص67.

[3] -قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، رسالة دكتوراه محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف ،2017-2018، ص69-70.

د- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقة، الملاحظات والإيضاحات الممتنة، تقرير مدقق الحسابات، نائب رئيس مجلس الإدارة، الرسوم البيانية والإحصائية.[1]

حيث يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية بالتركيز على الأمور الجوهرية، بصورة يمكن لمستخدميها قراءتها بسهولة ويسر.[2]

هـ- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، أي أن تتوفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات ورغم أنه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية مع انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض كشوف مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لأن مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة.[3]
أي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لاداعي له أخذا في الاعتبار ان اقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة، ويرى بعض الكتاب ان القوائم المالية المتعلقة بنهاية السنة المالية قليلة القيمة اذا لم يتم اصدار قوائم مالية دورية لفترات اقل من السنة وذلك لان الكثير من الأحداث الهامة قد تحدث خلال السنة.[4]

المطلب الثاني: أساليب الإفصاح المالي والعوامل المؤثرة فيه

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من الأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها.

الفرع الأول: الأساليب والطرق المستعملة في الإفصاح المالي

يفترض الباحثان Jaedicke and Ijiri أن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذلك يتطلب الإفصاح

[1] – فلاح حمود شرار المطيري، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، قسم الاتصال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص33.

[2] –دليلة دادة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] –بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2018–2019، ص141.

[4] – واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019–2020، ص6.

المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[1]

وهناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، منها:

أولا-إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

إن جزاءا مهما من الإفصاح المالي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.[2]

ثانيا – تقرير المراجع:

يعد تقرير مدقق الحسابات (المرجع الخارجي) الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ولذلك ان التقرير المعد يوجه للجهة التي قامت بتعيين المدقق وهي الهيئة العامة للمساهمين .

ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة ليتمكن المدقق من استخلاص الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه في البنود المحاسبية التي وردت في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وإبراز قضايا هامة في المرحلة النهائية لعملية التدقيق مثل:

- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
- تقييم مخاطر المؤسسة المستثمرة
- تقييم قرارات الإدارة
- تقييم العرض العادل للبيانات المالية.[3]

[1] – محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2012، ص353.

[2] –صباحيي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص67.

[3] –ناريمان بن عياد، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2017-2018، ص144.

ثالثا– المعلومات بين الأقواس:

يمكن عرض الشروح التفسيرية لبعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة كملاحظات بين الأقواس، مثل توضيح طريقة التقييم المستخدمة، القيم البديلة مثل سعر السوق الجاري وغيرها.[1]

رابعا–**الملاحظات الهامشية:**

وتستخدم عندما لا يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين، خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا. وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاكتمال،[2] يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.[3]

خامسا–الجداول الملحقة:

يتم استخدام الجداول الملحقة بالنظر لأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا بهدف عرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول والخصوم كطرق إهتلاك الأصول الثابتة وإعداد قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.[4]

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي.[5]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المالي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى:

عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا هنالك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:[6]

---

[1] – أسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،2013–2014، ص25.

[2] –محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص355.

[3] –عمامرة ياسمينة، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018، ص312.

[4] –قسوم حنان، ص70–71.

[5] – عمامرة ياسمينة، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص312.

[6] - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص08.

أ – عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وآثارها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة

بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الإنجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب ان ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحتوي غالبا تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الإخلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

ب – العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق ومقارنة التكلفة بالعائد.

ج – العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية:

تتأثر درجة الإفصاح بظروف الوحدة الاقتصادية ذاتها، حيث أثبتت دراسات عديدة أنه يوجد علاقة كبيرة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، كحجم أصولها وعدد مساهميها وتسجيلها وعدم تسجيلها في السوق المالي، والصفات الذاتية للمراجع الخارجي ومدى التزامه بأخلاقيات مهنته.[1]

[1] –محمد العيد عمامرة، فتحي بن لدغم، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص391.

المبحث الثالث: الإفصاح المالي وفق ما جاءت به معايير إعداد التقارير المالية

إن القوائم المالية هي جزء من التقارير المالية وتعتبر الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، وتعتبر أيضا ملخصا كميا للعمليات والأحداث وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وإن الحديث عنها لا يكتمل إلا بالتطرق للمعايير الخاصة بها والإطلاع على متطلبات الإفصاح الواردة فيها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى المعيار الأول والسابع الخاصين بالقوائم المالية الواجب إعدادها من قبل كل مؤسسة نهاية كل فترة مالية في المطلب الأول والثاني، ومطلب ثالث نتناول فيه باقي المعايير المتعلقة بالإفصاح.

المطلب الأول: المعيار الدولي الأول –عرض القوائم المالية–

يتضمن معيار المحاسبة الدولي الأول: عرض القوائم المالية كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق العرض، وجاء المعيار المحاسبي الأول ليحل محل كل من المعايير المحاسبية التالية:

–المعيار المحاسبي الدولي **(ias1)**المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛

–المعيار المحاسبي الدولي **(ias5)** المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛

–المعيار المحاسبي الدولي **(ias13)** المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة؛[1]

وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية.[2]

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 1 إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية ويقدم إيضاحا لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة.[3]

تطرق هذا المعيار إلى إعداد القوائم المالية أي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات (الإيضاحات) المرفقة بالقوائم المالية، باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي تم التطرق لها في المعيار السابع.

لقد حدد المعيار الدولي رقم 01 مضمون القوائم المالية الأساسية كالآتي:

---

[1] –واضح صالح، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] – الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2016، ص156.

[3] – كريم منصور على حسوبة، محمد حمدي عوض وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى،2022، ص 48.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة فتظهر ما تملكه (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما استحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب الشركة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح (الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يطلق عليها مصطلح (عمومية) من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الشركة في تاريخ معين، ويطلق عليها أيضا مصطلح (قائمة المركز المالي) لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار (حقيقة) المركز المالي للشركة.[1]

قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية

أ – التمييز بين المتداولة وغير المتداولة:

ينص معيار المحاسبة الدولي الأول على أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة أو عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية أو عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل. أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة أو عندما تكون ناشئة عن أغراض المتاجرة. أو عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

ولا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا من إعداد الميزانية وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.[2]

ب –المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

وتقضي الفقرة 66 من المعيار المحاسبي الدولي 1 على أنه يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية: [3]

–الأرض والمنشآت والمعدات والاستثمار العقاري؛

–الموجودات الغير ملموسة؛

–الموجودات المالية؛

---

[1] –موفق عبد الحسين محمد، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد7، العدد17، 2012، ص5.

[2] – بعالشي خالد، عطاوي الهام، مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي 1، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد02، العدد02،2020، ص59.

[3] -مفروم برودي، مراكشي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص16.

-الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛

-الأصول البيولوجية؛

-المخزون؛

-الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛

-النقد والنقد المعادل؛

-الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛

-الالتزامات المالية؛

-الالتزامات والأصول الضريبية الحالية خاصة الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية؛

-رأس المال الصادر والإحتياطات القابلة للإرجاع إلى حائزي حقوق الملكية في الشركة الأم.

ج - معلومات يجب أن يفصح عنها في صلب الميزانية

وتتفاوت الإفصاحات أيضا بالنسبة لكل بند: [1]

-بنود الأرض والمنشآت والمعدات يتم تحليلها إلى فئات طبعا؛

-يتم تحليل الذمم المدينة إلى مبالغ مستحقة القبض من العملاء التجاريين، ومبالغ مستحقة القبض من الأطراف ذات العلاقة ومدفوعات مقدمة ومبالغ أخرى؛

-أصناف المخزون يتم تصنيفها فرعيا طبقا (**IAS2**) المخزون إلى تصنيفات مثل البضاعة؛

-المخصصات يتم تحليلها إلى مخصصات لمزايا العاملين وبنود أخرى؛

-رأس مال الأسهم والإحتياطات يتم تحليلها إلى فئات متنوعة مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الأسهم والإحتياطات؛

-الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة رأس مال أسهم:

-عدد الأسهم المصرحة؛

-عدد الأسهم المصدرة والمدفوع ثمنها بالكامل والمصدرة ولكن دون دفع ثمنها بالكامل؛

-قيمة التعادل للسهم الواحد أو ان الأسهم ليس لها قيمة تعادل؛

-مطابقة لعدد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة؛

-الحقوق والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وسداد رأس المال؛

-الأسهم في الكيان الذي يحتفظ بها الكيان أو شركاته الفرعية أو الشركات الخلفية؛

-الأسهم المحتجزة للإصدار بموجب خيارات وعقود بيع الأسهم، بما في ذلك الشروط والمبالغ.

الفرع الثاني: قائمة الدخل الشامل

وهي القائمة التي تقيس مدى نجاح عمليات المؤسسة في فترة زمنية معينة، كما أنها عبارة عن جدول تلخيصي للأعباء والإيرادات المحققة من قبل المؤسسة والفارق بينهما يظهر النتيجة الصافية من ربح

[1] - ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص94-95.

او خسارة، إن قائمة الدخل تزود مستخدميها بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة، وتساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.[1]

– طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوجد أمام المؤسسة بديلين لعرض عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بها خلال الفترة:

1)عرض قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل الشامل.

2)عرض قائمتين، الأولى تسمى "قائمة الدخل أو قائمة الأرباح والخسائر" وتتكون من عناصر الأرباح والخسائر بدون عناصر الدخل الشامل، والثانية تسمى " قائمة الدخل الشامل الآخر "تبدأ برقم الربح أو الخسارة يليها عناصر الدخل الشامل الآخر.[2]

أ. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

–الإيراد؛

–نتائج الأنشطة التشغيلية؛

–تكاليف التمويل؛

–حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛

–المصروف الضريبي؛

–الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛

–البنود غير العادية؛

–حصة الأقلية؛

–صافي الربح أو الخسارة للفترة.[3]

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أوفي الإيضاحات:

إضافة إلى ذلك يجب على الشركة أن تعرض ضمن قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة لها تخليل المصروفات إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، كما يجب أن يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل ابراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو

[1] – طبيب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص77–78.

[2] – كريم منصور علي حسوبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3] –حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنسر والتوزيع، دمشق، 2008، ص277.

الخسارة وإمكانية التنبؤ بها، ويجب على الشركة أن تعرض أيضا المعلومة المتعلقة بمبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها القوائم المالية.[1]

الفرع الثالث: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية. كما تعتبر هذه القائمة حلقة وصل بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فهي تفصح عن التغير الناتج عن قائمة الدخل متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة بقائمة المركز المالي.[2]

يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمة تظهر ما يلي:

– صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

– كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الإعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛

–الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم 8.

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

–المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛

– رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية؛

– الحركات خلال الفترة؛

– المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المنشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.[3]

[1] – أمنة فداوي، مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014–2015)، مجلة الباحث، العدد17، 2017، ص60.

[2] – قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص99.

[3] –.بدار عاشور، ذبيح هشام، اليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية، ص21.

الفرع الرابع: الإيضاحات(الملاحظات)

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، ذلك أنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية، وبانتفاء وجودها تكون القوائم المالية غامضة، ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الإيضاحات يجب أن:

-تقدم معلومات حول أسس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها؛

-تفصح عن المعلومات المطلوبة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي هي غير معروضة في مكان ما في البيانات المالية؛

-توفر المعلومات الغير معروضة في مكان ما في البيانات المالية، ولكنها ضرورية لفهم أي منها.

لذلك يجب على المشروع عرض الملاحظات بطريقة منتظمة، وعمل إشارات مرجعية لكل بند في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل، وفي بيان الدخل المنفصل (إذا تم عرضه) وبيان التغير في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية إلى معلومات ذات علاقة في الملاحظات، وعادة يقوم المشروع بعرض الإيضاحات لمساعدة المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المشاريع الأخرى.[2]

المطلب الثاني: المعيار الدولي رقم7 قائمة التدفقات النقدية

تتعدد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة من أجل الإفصاح عن نتائجها من جهة وزيادة قدرتها على إتخاذ القرارات الرشيدة من جهة أخرى ومن أهم تلك القوائم نجد قائمة التدفقات النقدية التي توفر مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة مما جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تقوم بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية).

تعرف بأنها أحد القوائم الرئيسية التي تعدها الشركة، وتهدف الى محاولة إيضاح كيفية الحصول على النقدية وإستخدامها خلال الفترة، كما ينظر لهذه القائمة على أنها أداة لتقييم موقف الشركة وللحكم على كفاءة أداء الشركة.[3]

حيث تنبع أهمية قائمة التدفقات المالية من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل أو الميزانية العمومية لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة وصل بين هاتين القائمتين. ويمكن إبراز أهمية الأخيرة في النقاط التالية:[4]

---

[1] – خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007، ص143.

[2] – احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية–، دار صفاء للنسر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ص391.

[3] –موفق عبد الحسين محمد، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] – شريط صلاح الدين، حفاصة أمنة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي ias7، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5،2018، ص81.

-قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة، حيث أنها مفيدة للغاية في تقييم مدى السير المالي والسيولة المالية في المنشأة ومعرفة مدى مرونتها المالية حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولا؛

-تعتبر مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة؛

-مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

- إذا ما اعتبرنا قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال المنشاة خلال الفترة المالية، والميزانية العمومية أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك الفترة، فان قائمة التدفق النقدي هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها النقدي.[1]

أ - متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

تتمثل المتطلبات التي يجب الالتزام بها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في:[2]

- يجب الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة التدفقات النقدية؛
- يجب أن تميز القائمة بين التدفقات الناتجة من العمليات والتدفقات الناتجة من الإستثماروالتدفقات الناتجة من التمويل والإفصاح عن عناصر كل فئة منها؛
- يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد وقيمة النقد في أول وآخر المدة؛
- يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في تحديد النقد وما في حكمه.

ب - المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بعض المتطلبات وكحد أدنى للإفصاح نعرضها في ما يلي:[3]

<u>التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:</u> ومن أمثلتها المقبوضات النقدية المتأتية من بيع السلع وتقديم الخدمات، المقبوضات النقدية من العمولات والأتوات والرسوم والإيرادات الأخرى، المدفوعات النقدية للموردين، المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها، المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود المشتقات المالية المحتفظ بها.

<u>التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:</u> ومن أمثلتها شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة، المتحصلات النقدية من بيع هذه الممتلكات، المدفوعات النقدية لشراء الأسهم

[1] - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية-مشاكل الاعتراف والإفصاح والقياس، الجزء الثاني، دار وائل للنسر، الطبعة الرابعة، 2007، ص333.

[2] - سلطاني وفاء، بن عيسي عمار، مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد04، العدد08، ص168.

[3] - ذواق سميرة، بلعجوز حسين، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد02، 2018، ص237-238.

وسندات المنشآت الأخرى، المقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات المنشآت المالية الأخرى، المدفوعات النقدية نتيجة تقديم العروض، المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض.

التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية: ومن أمثلتها المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم، المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو استرجاع أسهم المنشأة المصدرة، المتحصلات النقدية من إصدار سندات أو قروض، المدفوعات النقدية لتسديد القروض، المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد إيجار تمويلي.

ج – طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المنشآت اختيار إحداهما وهما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

الطريقة المباشرة: وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الطريقة غير المباشرة: وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو الخسارة) حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية التمويلية.[1]

المطلب الثالث: المعايير الأخرى المتعلقة بالإفصاح

أولت معايير إعداد التقارير المالية اهتمام كبير نحو إعتبارات الإفصاح وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومات حيث لايوجد معيار واحد فقط يتناول موضوع الإفصاح المالي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتواها، فقد تم إصدار عدة معايير خاصة بالإفصاح وقد وضعت قواعد خاصة بالإفصاح متعلقة بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 " المخزون "

يجب أن تفصح البيانات المالية عن ما يلي:[2]

–السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة.

–القيمة الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمشروع.

–القيمة المرحلة للمخزون المسجل بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع.

[1] –حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص278.

[2] – عبد الرحمن مرعيا، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق، سوريا، 2009، ص12.

-مقدار المخزون المعترف به كمصروف (بيع-استخدام-تخفيض).

-مبلغ تخفيض قيمة المخزون المعترف به كمصروف.

-الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تخفيض قيم المخزون.

-القيمة المرحلة للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 " الإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية العمومية "

يجب أن تفصح المنشأة حسب هذا المعيار عن:[1]

- تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية ومن قام بالمصادقة عليه سواء تم ذلك من طرف ملاك المنشأة في حالة تمتعهم بسلطة التعديل أوغيرهم.
- تحديث الإفصاح عن الظروف الطارئة في تاريخ الميزانية العمومية.
- عندما تكون الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة للتعديل، ولكنها ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم للبيانات المالية لأخذه القرارات وعمل التقييمات المناسبة، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة هامة من الأحداث غير الموجبة للتعديل: طبيعة الحدث، وتقدير أثرها المالي أو بيان بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير.

وفي حالة ما إذا قررت المنشأة تصفية حساباتها أوتوقيف نشاطها فإنها لاتعمل بمبدأ الاستمرارية عند إعدادها للقوائم المالية.

ثالثا : المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأطراف المترابطة "

يشتمل على إجراءات توضيح المعلومات التكميلية المتعلقة بمكافأة أهم المسيرين وبعض الآليات الأخرى، إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان وجود الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة حيثما تكون هناك سيطرة، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم بين المنشاة وأطرافها ذات العلاقة في ظروف معينة.

وتطلب مثل هذه المعلومات لأغراض المسائلة لتسهيل فهم المركز المالي والأداء المالي للمنشأة مقدمة التقارير بشكل أفضل.[2]

رابعا : المعيار المحاسبي الدولي رقم "24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"

يجب أن تفصح المنشأة حسب هذا المعيار عن:[1]

[1] -موسى شرفية، الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2013-2014، ص112-113.

[2] - آسية قمو، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد07، العدد02، 2021، ص28.

– العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة بشكل مباشر، والإفصاح عن اسم الشركة القابضة.

– الإفصاح عن حوافز أفراد الإدارة الأساسيين، منافع العاملين والتقاعد.

– الإفصاح عن المنافع المتعلقة بحقوق الملكية.

خامسا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 " العقارات الاستثمارية "

يتطلب من المنشأة الإفصاح عن المعايير التي يضعها المشروع لتمييز العقارات الاستثمارية عن الممتلكات التي يشغلها وعن الممتلكات المحتفظ بها برسم البيع في سياق الأعمال العادية، عندما يكون تصنيف الممتلكات أمرا صعبا.[2]

[1] - موسى شرفية، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] – احمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص394.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الإفصاح يعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح العديد من مستخدمي الكشوف المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للكشوف المالية التي تظهرها.

يقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون لإجراء الاختيارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر المعلومات والبيانات الملائمة والكافية في القوائم المالية وفي الوقت المناسب.

الفصل الثاني

الإفصاح المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومقارنته مع معايير إعداد التقارير المالية

تمهيد

سارعت الجزائر في العقدين الأخيرين على غرار الكثير من الدول إلى إحداث إصلاح محاسبي شامل في سياق إصلاحات اقتصادية لابد منها ،قصد تسريع وتيرة التنمية وأملا في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعم سوق رأس المال وتنشطيها، فكان لزاما تبني وإصدار قواعد محاسبية ومالية جديدة تواكب التطورات وتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية ،وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، لأن السبب الرئيسي لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد كان محدودية المخطط المحاسبي الوطني، وعجزه عن مواجهة متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، وضعف درجة المقروئية للمعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الختامية .

أسفر هذا الإصلاح المحاسبي عن صدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وأحكام أخرى تطبيقية لاحقة، والسارية المفعول (ابتداء من 2010/01/01)، هذا القانون الذي يحمل في طياته نصوص وأحكام تواكب التطورات الدولية في مجال الفكر المحاسبي وتهدف لتنظيم المعلومة المحاسبية والمالية وتعطي لها الكثير من الشفافية كما انها مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية أو تتوافق معها.

مما سبق ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد ماهية النظام المحاسبي المالي الجزائري ومتطلبات الإفصاح فيه والمقارنة بين الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في النظام المحاسبي المالي بعرض مايلي:

المبحث الاول: تقديم النظام المحاسبي المالي الجزائري

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري scf

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي الجزائري

يعتبر القانون رقم 11- 07 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، النموذج المحاسبي المعتمد من طرف الجزائر والذي دخل حيز التنفيذ من أول جانفي 2010 ليحل محل المخطط الوطني للمحاسبة الصادر سنة 1975.

جاء هذا النظام ليستجيب لمتطلبات بيئة جديدة داخلية وخارجية، تتميز بانتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وفتح المجال للاستثمار الخارجي والوطني.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائريSCF

لقد تم إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية والتعليمات المتعلقة بالنظام المحاسبي الجديد في إطار الإصلاح المحاسبي والتي سوف نقدمها فيما يلي:

الفرع الأول: الإطار القانوني

ويشمل الإطار القانوني ما يلي:

-القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي

حدد المشرع الجزائري وفق القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية " وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، تضمن هذا القانون 43 مادة جاءت خلال سبعة (7) فصول تضمنت ما يلي:[1]

-الفصل الأول: التعاريف ومجال التطبيق؛

-الفصل الثاني: الإطار التصويري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية؛

-الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة؛

-الفصل الرابع: القوائم المالية؛

-الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة؛

-الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية؛

-الفصل السابع: أحكام ختامية.

ولقد ورد في هذا القانون تسع إحالات (تأجيلات) إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-156 وإحالة واحدة إلى المرسوم التنفيذي رقم09-110، من اجل تحديد شروط وكيفيات تطبيق المواد التي وردت فيها هذه الإحالات.

[1]--الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 11-07الصادرة بتاريخ25-11-2007،ص3.

القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

تم إعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وتتميز هذه الفترة بصدور القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، والذي يهدف إلى تحديد شروط و كيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد. ومنذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي توالت عملية الإصدار للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة، والتي تصب في إطار إعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.[1]

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي

ويشمل الإطار التنظيمي ما يلي:

المراسيم التنفيذية: يمكن أن نميز بين مرسومين اثنين هما:

المرسوم التنفيذي 156-08 المتضمن أحكام قانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي

جاء هذا المرسوم ب 44 مادة، ويهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد التسعة من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والتي كانت موضوع إحالة، وتطرق إلى المحاور الآتية:[2]

-هدف ومحتوى الإطار التصويري للمحاسبة المالية؛

-المعايير المحاسبية؛

-مدونة الحسابات؛

-القوائم المالية؛

-الحسابات المدمجة؛

-تغيير التقديرات والطرق المحاسبية؛

-المحاسبة المالية المبسطة والقوائم المالية الخاصة بها؛

جاء في هذا المرسوم 16 إحالة (تأجيل) إلى القرار الصادر عن الوزير المكلف بالمالية.

[1] -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 42، القانون رقم01-10، الصادرة بتاريخ 11-06-2010 ص3.

[2] -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيدي 156-08، الصادرة بتاريخ28-05-2008ص11.

المرسوم التنفيذي 110-09 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

جاء المرسوم التنفيذي رقم 110-09المؤرخ في 2009/04/07 ب 26 مادة تضمنت تطبيق أحكام المادة المحالة من القانون رقم 11-07 حيث حدد كيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، وكذلك الشروط الواجب توافرها في هذه البرامج لضمان حسن السير والاستغلال.[1]

القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

جاء هذا القرار ب 5 مواد تضمنت تطبيق أحكام مواد المرسوم التنفيذي 08-156 والمحالة إلى الوزير المكلف بالمالية، وذلك في ثلاث ملاحق هي :[2]

الملحق الأول: نظام المحاسبة المالية، وقسم هذا الملحق إلى الأبواب الثلاثة الآتية:

- الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج، وإدراجها في الحسابات؛
- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية؛
- الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها؛

الملحق الثاني: المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة، ولقد عالج هذا الملحق المحاور التالية:

- متابعة العمليات الجارية خلال السنة؛
- مبادئ تصحيحات أخر السنة المالية؛
- القوائم المالية السنوية؛

الملحق الثالث: معجم تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية، اختتم هذا القرار بمعجم لقائمة التعاريف ل 99 مصطلح ورد في النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر هذا المعجم جزء لا يتجزأ من النظام المحاسبي المالي وبدونه لا يمكن فهم بعض المصطلحات والكلمات الدالة التي استعملت في النصوص القانونية والتنظيمية المذكورة سابقا.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 21، المرسوم التنفيذي 110-09، الصادرة بتاريخ08-04-2008، ص4.

[2] -- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 19، القرار المؤرخ في 26-07-2008، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص3.

القرار المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

يحتوي هذا القرار على 3 مواد تطبيقا للمادة 43 من المرسوم التنفيذي 08-156 وحدد حسب كل نشاط أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين من اجل مسك محاسبة مالية مبسطة.[1]

الفرع الثالث: التعليمات والمذكرات المنهجية

وتتمثل التعليمات والمرسلات ومختلف المذكرات المنهجية المدرجة في ظل إصدار النظام المحاسبي المالي فيمايلي:

التعليمة الوزارية رقم 2 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

تضمنت التعليمة الوزارية رقم2 المؤرخة في 29-10-2009 والصادرة عن وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة كيفيات إجراءات تنفيذ الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي متضمنة الأحكام العامة الواجب إتباعها لعملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي.[2]

المذكرات المنهجية

تتمثل في المذكرات المنهجية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة الذي هو تحت وصاية وزارة المالية ،وهي تتعلق بتحديد طريقة الإنتقال لأول مرة إلى النظام المحاسبي المالي وتبين عمليا المعالجات الواجب القيام بها عند تاريخ الإنتقال، وهي كالأتي :[3]

-المذكرة المنهجية رقم 341 المؤرخة 19-10-2010، المتضمنة كيفيات تطبيق التعليمة رقم 2 المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة؛

-المذكرة المنهجية المؤرخة في 2010/12/28، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بالتثبيتات المعنوية؛

-المذكرة المنهجية المؤرخة في 2010/12/28، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بالمحزونات؛

-المذكرة المنهجية المؤرخة في 2011/03/20، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بالتثبيتات العينية؛

[1] -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد19، مرجع سابق، ص91.

[2]-Minist2re des finances, instruction n°02du 29octobre2009 portant premi2re application du systeme comptable 2010, nov2009, p,2.

[3]-مرحوم محمد الحبيب، عاشور كنوش، استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية، مذكرة ماجيستر، جامعة الشلف، كلية العلوم الإقصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2011-2012، ص36-37.

- المذكرة المنهجية المؤرخة في 2011/03/26، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بالامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- المذكرة المنهجية المؤرخة في 2011/05/05، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بحسابات الأعباء والمتوجات خارج الاستغلال، وكذا حسابات تحويل الأعباء؛
- المذكرة المنهجية المؤرخة في 2011/05/24، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بعقود الإنشاء؛
- المذكرة المنهجية المؤرخة في 2011/06/07، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمتعلقة بالأصول والخصوم المالية؛

يتم شرح محتوى هذه المذكرات المنهجية، عند دراسة الإطار النظري الوطني لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي الجزائري

نظرا لعدم استجابة المخطط الوطني المحاسبي لمتطلبات الشفافية والمصداقية للمعلومة المحاسبية المتوفرة، الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إصلاح هذا المخطط وإعادة بناء نظام محاسبي جديد سمي بالنظام المحاسبي المالي والذي يتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجزائري

يعتبر النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقها وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.[1]

وتعرف المادة الثالثة (03) من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي أن: « المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان وناجعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية» [2]

[1] كنوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFR9 في الجزائر**، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس 2009، ص 290.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق ص 03.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي الجزائري

نشير إلى أن هذا الإطار التصويري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الإنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تتمثل في:[1]

- يرتكز على المبادئ الأكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات؛

الفرع الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي الجزائري

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما انه خطوة هامة في تطبيق معايير إعداد التقارير المالية، وتكمن أهميته في:[2]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- تستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما انه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة المنافسة للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

[1] – سفيان نقماري، رحمة بالهادف، واقع تكيف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، –مستغانم– الجزائر، 2013، ص 04.

[2] – أحسن عثماني، إسعاد شعابنة، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06–07 ماي 2012، ص 08.

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة واحتياجات الشركات متعددة الجنسيات، لذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نتيجة نسيجه الصناعي من حوالي 95% نم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فتجنب المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني استراتيجية تكييف هذه المعايير.

الفرع الرابع: أهداف النظام المحاسبي الجزائري

يساهم تقديم المعلومة المالية وفق معايير إعداد التقارير المالية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوفية والعادلة؛

بالإضافة إلى :[2]

- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع وسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

[1] –لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفقا للنظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر،2010، ص3.

[2] عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01–2014، ص88.

المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري

يعتبر النظام المحاسبي المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات، وباختيار الجزائر تطبيق نظام محاسبي متوافق مع معايير إعداد التقارير المالية لابد أن يكون للنظام المحاسبي مجموعة من الأهداف والقواعد التي تشكل الإطار العام لإعداد الكشوف المالية بناء على معاير إعداد التقارير المالية ذات جودة عالية لتنظيم مهنة المحاسبة، حيث أن من أهم ما ميز النظام المحاسبي المالي هو إعداده على أساس إطار تصوري أو مفاهيمي.

الفرع الأول: الإطار التصوري (المفاهيمي) للنظام المحاسبي الجزائري:

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا أو مفاهيميا للمحاسبة المالية لأول مرة في الجزائر و الذي يعد دليلا لإعداد المعايير المحاسبية.[1]

يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، ويعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المتمثلة في الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال و الإيرادات و التكاليف إضافة إلى تحديد مجال التطبيق.[2]

أولا: مجال التطبيق

يطبق النظام المحاسبي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ويستثني من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ويمكن حصر المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في:[3]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

---

[1] احمد بوراس، محمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، العدد 03، جوان 2015، ص 18.

[2] –محمد طيفور امنة، الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات لا المالية المماثلة في ظل ifrs , ias ، محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016–2017، ص167.

[3] –الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، مرجع سابق، ص3.

يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب تطبيقها من طرف جميع الشركات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها، وإلتزم المشرع الجزائري بجميع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تحظى بالإجماع الدولي من خلال ماجاء في القانون 11-07المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي 156_08المتضمن تطبيق أحكام من هذا القانون.

مبدأ القيد المزدوج: في المادة 16من القانون 11_07أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج (دفتر اليومية)، ويجب ان يحتوي كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن. [1]

مبدأ الوحدة المحاسبية: نصت المادة 09من المرسوم التنفيذي 156-08 يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الشركة وخصومه، وأعبائه، ونواتجه وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها. [2]

مبدأ الإستمرارية: أقرت المادة 07 من نفس المرسوم بمبدأ الإستمرارية، حيث نصت على أن القوائم المالية تعد على أساس إستمرارية الإستغلال (النشاط)، بافتراض متابعة الشركة لنشاطاته في المستقبل إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، وإذا لم يتم إعداد القوائم على هذا الاساس فإن الشكوك في إستمرارية الإستغلال تكون مبنية ومبررة، ويحدد الأساس المستند إليه في ضبطها في ملحق. [3]

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، مرجع سابق، ص4.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص11.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

مبدأ الفترة المحاسبية: نصت المواد 12،13،14من المرسوم التنفيذي المذكور سلفا على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الدورة المحاسبية أو مبدأ إستقلالية الدورات، وهي :[1]

-تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط

-يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية

-يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة (الختامية)

كما حددت المادة 30من القانون 11_07السنة المالية المحاسبية باثني عشر شهرا تغطي االسنة المدنية غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31ديسمبر، وهذا عندما:[2]

-إرتباط نشاط الكيان بدورة إستغلال لا تتماشى مع السنة المدنية

-في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من اثني عشر شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط الكيان أو حالة تغيير تاريخ القفل(الغلق) ويجب تحديد المدة المقررة.

مبدأ وحدة النقود: ألزمت المادة 10من المرسوم التنفيذي 156-08كل كيان بإحترام مبدأ الوحدة النقدية ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الشركة، ويشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن ذكر المعلومات غير قابلة للتحديد الكمي، والتقويم النقدي، والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي في ملحق الكشوف المالية. [3]

مبدأ التكلفة التاريخية: نصت المادة 16من نفس المرسوم على تقيد الأصول والخصوم والنواتج والأعباء، وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية (قيمتها عند تاريخ الشراء)، على أساس قيمتها عند تاريخ

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، مرجع سابق، ص6.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، مرجع سابق، ص12.

معاينتها دوم الاخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الاصول البيولوجية أو الادوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.[1]

مبدأ الحيطة والحذر: ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08، حيث يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والنواتج كما يجب ان لا يقلل من قيمة االخصوم والأعباء، ويجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها. [2]

مبدأ عدم المقاصة: جاء في المادة 15من القانون11-07 أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولابين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع أو على أساس صاف. [3]

مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة: كرست المادة 11من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة، أو مبدأ الأهمية النسبية، فبمقتضى هذا المبدأ فيجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها إتجاه الكيان، ويمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة ويجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين معلومة التي عن الواقع والاهمية النسبية للأحداث المسجلة، وبمقتضى هذا المبدأ يمكن أن لاتطبق المعايير أو المبادئ المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية. [4]

مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): جاء في المادة 19من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 أنه يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية وتغير الوضعية المالية للكيان ففي الحالة التي

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، مرجع سابق، ص4.

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

يتبين فيها أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.[1]

مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ والأسس والإتفاقيات والقواعد والممارسات المحاسبية التي يطبقها الكيان، ونصت المادة 15من المرسوم 156-08 على ضرورة الإلتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية بقولها لايبرر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، فنسجام النعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق والقواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.[2]

مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني: كرست المادة 18من المرسوم التنفيذي 156-08 هذا المبدأ بقولها تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية،طبقا لطبيعتها ولواقعهل المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. [3]

ثالثا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: يحدد قانون 07-11الخصائص النوعية التالية والتي يجب توافرها في القوائم المالية:[4]

الملائمة: لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب ان تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين اذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل اليه من تقييم.[5]

وتعرف ملائمة المعلومات على أنها "تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وترتبط الملائمة بطبيعتها وأهميتها النسبية".[6]

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص13.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سابق، ص21.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص12.

[4] –جودي محمد رمزي، اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، العدد السادس،2009، ص82.

[5] –لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مدكرة ماجستير، الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص30.

[6] –قسوم حنان، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، العدد05، اكتوبر2017، ص66.

الوضوح (قابلية الفهم): التي تجعل المعلومة سهلة الفهم من طرف أي مستعمل ذي معرفة معقولة بالأعمال وبالنشاطات الاقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.[1]

المصداقية(الموثوقية): حتى تكون المعلومات موثوقة ينبغي أن تكون خالية من الأخطاء الهامة ومن التحريف والتحيز بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدم كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر بشكل معقول.[2]

القابلية للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لأخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي ،ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى، أي ينبغي أن تكون الطرائق المحاسبية المعتمدة نفسها، أو أن تتم عملية القياس والعرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الاقتصادية على أساس ثابت، ضمن المؤسسة وعلى مرور الزمن لتلك المشاريع، وبطريقة متماثلة في المؤسسات والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، بما فيها الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.[3]

رابعا: التعاريف التي جاء بها الإطار التصوري: عرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي كل من: [4]

1. الأصول
2. الخصوم
3. الإيرادات(النواتج)
4. الأعباء
5. النتيجة الصافية

خامسا: مستعملي القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنسر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة، ومن أهم مستخدمي هذه التقارير: [5]

[1] – محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي، محاسبة قواعد ام محاسبة مبادئ؟، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04، العدد02، 2018، ص206.

[2] – عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016-2017، ص55.

[3] – سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014-2015، ص124-125.

[4]– فطوم محمدي، دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر ،2016-2017،ص77.

[5] – جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص17.

-المسيرون، الهيئات المكلفة بالا دارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة؛

-ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك، والمقرضين الآخرين)؛

-الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط والهيئات للتشريع والمراقبة)؛

-المتعاملين الآخرين مع الكيان كمؤسسات التامين، الأجراء، الموردون والزبائن)؛

-كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

الفرع الثاني: تنظيم المحاسبة: من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية:[1]

-المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها لمدة أن تحترم مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية والشفافية والافصاح.

-كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.

-يجب على كل الكيانات التي تدخل في إطار هذا النظام أن تجري عملية جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل.

- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية، ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة عشر(10) سنوات على الأقل.

- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات.

- مسك دفاتر محاسبية تشمل الدفتر اليومي، دفتر الأستاذ العام ،ودفتر الجرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للنظام المالي المبسط .

- تسجل في الدفتر اليومي حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والنواتج، وفي حال استعمال اليوميات المساعدة فان الدفتر اليومي يتضمن فقط المجاميع العامة الشهرية لكل يومية مساعدة.

الفرع الثالث: الكشوف المالية: لقد حدد النص القانوني الكشوفات المالية ، حتى وان كان المصطلح لا يؤدي المعنى ،والأفضل استعمال كلمة القوائم أفضل)،ب 04قوائم وملحق، وهذه القوائم هي :الميزانية

[1] --عجيلة محمد، فلسفة النظام المالي المحاسبي الجديد للمؤسسات الاقتصادية الواقع والمامول، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد19، 2013، ص63.

،حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة ،جدول تغير الأموال الخاصة ،وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ،ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.[1]

الفرع الرابع: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة حيث انه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند انساء صناديق المساهمة في بداية التسعينات وتدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة سنة 1996 وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999،بمعنى ان النص الجديد اعتبر الأمر عاديا وجزء من المحاسبة المالية، أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة فهو سيء في المحاسبة وحتى النص عرف ذلك في المادة 34من القانون 11-07حيث أسار إلى الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنسر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان واحد. [2]

الفرع الخامس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: يمكن المؤسسة أن تلجأ لتغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية، كما يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة والتي من خلالها تقدم معلومات أكثر والحصول عليها.[3]

[1] – مختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد04، ديسمبر 2008، ص211.

[2] – كمال زواق، المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص122.

[3] – محمد نوارة، دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الافصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص88.

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي SCF

لقد حددت المادة 25 من قانون 11-07 من النظام المحاسبي المالي أنه على كل كيان تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام ملتزمة بإعداد كشوف مالية سنوية وتتضمن كشوف المالية الخاصة بالكيانات الاقتصادية ماعدا الكيانات الصغيرة وتتمثل هذه القوائم في:

-الميزانية؛

-حساب النتائج؛

-جدول سيولة الخزينة؛

-جدول تغير الأموال الخاصة؛

-ملحق بين القواعد والطرف المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حساب النتائج في ظل النظام المحاسبي الجزائري

سوف نتطرق في هذا المطلب عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: الإفصاح في الميزانية في ظل النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف الميزانية

-هي جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).[1]

-يعرف التنظيم الجزائري الميزانية على أنها الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ اقفال الحسابات[2].

[1] -عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي، دار النشر جيطلي، الجزائر، ص10.

[2] - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص82.

ثانيا: عناصر الميزانية

تنقسم الميزانية إلى قسمين:[1]

الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، وتسمى عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها لهذه الصفة بسب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية وهي:

الأصول الجارية: تحتوي على ما يأتي:

-الأصول التي يتوقع الكيان بتحقيقها أو بيعها او استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية (النشاط) التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة؛

-الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الإثنى عشرة شهرا؛

-السيولات أو نسبة السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

الأصول غير الجارية: تحتوي الأصول غير الجارية على مايأتي:

-الأصول الموجهة للاستعمال المستمر التغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل: الأموال العينية الثابثة أو المعنوية؛

-الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الأشهر الإثني عشر ابتداء من تاريخ الإقفال.

الخصوم: تتكون الخصوم من الإلتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضي والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية وتصنف إلى مايلي:

رؤوس الأموال الخاصة: تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة او الرأسمال المالي فائض الكيان عن خصوم الجارية وغير الجارية.

[1] – الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق، ص13.

الخصوم الجارية: تصنف الخصوم خصوما جارية عندما: يتوقع ان تتم تسويقها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

الخصوم غير الجارية: تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية، ويشمل هذا النوع أيضا الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

-استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛

-الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛

-وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

ثالثا: عرض الميزانية

سيتم عرض الميزانية في النظام المحاسبي المالي من خلال المادة (1.220) من قانون 11-07 وتعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة، عند وجود عمليات تتعلق بالخصوم الآتية[1]:

عرض الأصول:

-التثبيثات المعنوية؛

-الثبيثات العينية؛

-الاهتلاكات؛

-المساهمات؛

-الأصول المالية؛

-المخزونات؛

-أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

[1] – الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص23.

-الزبائن والمدينين آخرين والأصول الاخرى المماثلة (أعباء مثبتة سلفا)؛

-خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

عرض الخصوم:

-رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

-الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

-الموردون والدائنون الآخرون؛

-خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

-المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

-خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ويكمن توضيح شكل الميزانية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال الملحقين (1) و(2).

حالة الميزانيات المدمجة: إضافة إلى ما سبق ما يلي:[1]

-المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.

-الفوائد ذات أقلية.

الميزانية في حالة المؤسسات المالية (البنوك): حسب المادة (4.220) من قانون 11-07 تعرض ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة في ترتيب مواقف لسيولتها واستحقاقها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة والخاصة بالتنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط وتظهر على الأقل ما يلي:

في الأصول:

-وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي؛

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص24.

-مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي؛

-سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف؛

-التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛

-التوظيفات النقدية الأخرى؛

-سندات التوظيف.

في الخصوم:

الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛

الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛

المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛

شهادات إثبات الودائع؛

السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى المثبتة في ملف؛

أموال أخرى مقترضة.

الفرع الثاني: الإفصاح وفق حساب النتائج في ظل النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف حساب النتائج: يعرف التنظيم الجزائري حساب النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من رف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب أو الخسارة)[1].

ثانيا: عناصر جدول حسابات النتائج

ينقسم إلى:[2]

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 24.

[2]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 27، ص 13-14.

المنتوجات: تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول او انخفاض في الخصوم كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

الأعباء: تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات او الاحتياطات خسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

النتيجة الصافية: تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ماعدا العمليات التي تؤثر على الأعباء أو المنتوجات، تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية.

ثالثا: عرض جدول حساب النتائج

يعرض هدا الجدول كما يلي:[1]

في الحالة العادية: يظهر دول حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحا أو خسارة ويحتوي هذا الجدول حسب المادة (2.230) من قانون (07-11) على المعلومات التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيثات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيثات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات أو أعباء)؛

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق ص 24.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة ويمكن توضيح شكل حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال الملحق رقم(3)

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم جدول حساب النتائج حسب الوظيفة فنستعمل زيادة على حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجها كما كما يوضحه الملحق رقم (4)

في حالة حساب النتائج للمؤسسات المدمجة: إضافة إلى ما سبق

حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛

حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

جدول حسابات النتائج في حالة المؤسسات المالية (البنوك): حسب المادة (6.230) من نفس القانون يعرض حسابات النتائج للبنوك المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج يمثل ما يلي:[1]

- منتجات الفوائد وماشابهها؛
- أعباء الفوائد وماشابهها؛
- الحصص المستلمة؛
- الأتعاب وعمولات المقبوضة؛
- الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- المنتجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات حسب كل فئة منها؛
- الأعباء والمنتجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
- منتجات الاستغلال الأخرى؛
- خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للإستيراد؛
- أعباء الإدارة العامة؛
- أعباء الاستغلال الأخرى.

[1]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق ص 25.

المطلب الثاني: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة في ظل النظام المحاسبي الجزائري

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المعلومات الواجب الافصاح عنها في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

الفرع الأول: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريفه

إن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية[1].

ثانيا: عناصر جدول سيولة الخزينة

حسب المادة (2.240) من قانون 11-07 قدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأتها (مصدرها):[2]

- التدفقات التدفقات تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة التشغيلية للاستثمار أو التمويل.

ثالثا: عرض جدول سيولة الخزينة:

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن هاته الأنشطة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:[3]

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 26.

[2]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص26.

[3]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 26.

تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الجماعية (الزبائن، الموردون، الضرائب....) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛

تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة للفترة المقصودة؛

ويمكن وضع شكل لجدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال الملحق رقم (5).

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- –آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.

ويمكن وضع شكل لجدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي من خلال الملحق رقم(6)

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة في ظل النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

ثانيا: عرض جدول الأموال الخاصة: المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويمكن وضع جدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي من خلال الملحق رقم (7).

[1]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سابق، ص15.

[2]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سابق، ص 26–27.

المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية

يعرف التنظيم الجزائري ملحق الكشوف المالية على أنه " إحدى الوثائق التي تتألف منها الكشوف المالية وتشتمل عل المعلومات أو شروح او تعليق ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعلى الكشوف المالية على أساس إعدادها والطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشوف المالية ويتم تنظيم عرضها بكيفية نظامية"[1].

ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما او كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة مفسرة ومبررة).
- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات او مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها وهما الطابع الملائم للإعلام وأهميته النسبية.

وبالتالي فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير فيح الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

[1]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سابق، ص81.

[2]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سابق، ص27.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة الإفصاح المالي في ظل معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري

بعد الإحاطة بالجانب النظري لكل من الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعرفة مدى دلالة القوائم المالية في الإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي هذه القوائم المالية.

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المالي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ويمكن المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير إعداد التقارير من خلال المطالب الاتية:

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي لمعايير اعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بإطار مفاهيمي يشمل تعريف للنظام ومجال التطبيق وجملة من المبادئ والخصائص، ويمكن توضيح مدى ارتباط الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية في تاريخ اعداده في عدد من النقاط الاساسية نختصرها في الجدول التالي:

الجدول 01: مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية.

البيان	معايير إعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي الجزائري
مجال التطبيق المحاسبي	تطبق المعايير المحاسبية على الكيانات حسب ما تقرره الدول التي تتبنى هذه المعايير، كما أنها تفتقد إلى القوة اللازمة وبالتالي لا ترتبط بأي تشريعات خاصة.	يطبق النظام المحاسبي المالي بإلزامية القانون على الكيانات الخاصة بأحكام القانون التجاري.
مضمون ومفهوم الإطار المفاهيمي (التصويري)	تم وضع الإطار التصويري من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية 1989 سابقا، حيث صادق عليه وتبناه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IAS في 2001 وهو عبارة عن وثيقة من 20 صفحة تعتبر كأساس لحل المشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية ويتناول هذا الإطار:	يشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة ويتضمن ما يلي: – مجال التطبيق. – المبادئ والاتفاقات المحاسبية.

	- هدف البيانات المالية. - الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها المعلومات في القوائم المالية. - التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها القوائم المالية. - مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.	- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والإرادات والأعباء.
الفروض المحاسبية	- أساس الاستحقاق. - الاستمرارية.	- محاسبة التعهد (الالتزام). - استمرارية الاستغلال.
الوضعية المالية	أصول، خصوم، أموال خاصة.	أصول، خصوم.
الخصائص النوعية	- القابلية للفهم. - الملائمة. - المصداقية. - القابلية للمقارنة.	- الملائمة. - الدقة والموثوقية. - القابلية للمقارنة. - الوضوح.
المبادئ المحاسبية	هي نفسها تقريبا في ظل الإطار الفكري لمعايير إعداد التقارير المالية.	- مبدأ الأهمية النسبية. - مبدأ استقلالية الدورات. - مبدأ الحيطة والحذر. - مبدأ ديمومة الطرق. - مبدأ التكلفة التاريخية. - مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية. - مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني. - مبدأ الصورة الصادقة. - مبدأ عدم المقاصة. - مبدأ الدورة المحاسبية.
الهدف من إصدار الإطار المفاهيمي	- مساعدة المجلس على تطوير المعايير بالاعتماد على المفاهيم المتسقة؛	- السماح بالتحكم في الحسابات تمنح كل الضمانات للمسيرين والمساهمين والشركاء والدولة.

	– مساعدة معدي القوائم المالية على تطوير سياسات محاسبية عندما لا ينطبق معيار محدد مع معاملة بذاتها أو حدت أخر أو عندما يتيح معيار ما اختيار السياسة المحاسبية؛ – مساعدة جميع الأطراف على فهم وتفسير معايير إعداد التقارير المالية.	– إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والتغييرات فيها والأداء المالي. – المساهمة في النمو ومردودية الوحدات الاقتصادية. – نشر معلومات كاملة وعادلة وموثوق فيها.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قواعد النظام المحاسبي المالي ومعايير اعداد التقارير المالية

من خلال الجدول والاعتماد على محتوى النظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي لمعايير اعداد التقارير المالية يمكن الإشارة أن النظام المحاسبي المالي قدم إطار مفاهيمي يوافق لدرجة كبيرة الإطار المفاهيمي للقوائم المالية المدرجة في معايير إعداد التقارير المالية.

حيث تم وضع الإطار المفاهيمي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية 1989، حيث صادق عليه مجلس المعايير المحاسبية الدولية في 2001 كحل للمشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية. وفي النظام المحاسبي المالي يعتبر الإطار المفاهيمي عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، وقد جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية مع وجود بعض أوجه الاختلاف يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

- يطبق SCFبإلزامية القانون على المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، بينما يطبق IAS على المؤسسات الخاضعة للدول التي تتبنى هذه المعايير.
- تتمثل الوضعية المالية لمعايير إعداد التقارير المالية في الأصول، الخصوم والأموال الخاصة بينما النظام المحاسبي المالي الجزائري يحتوي على أصول وخصوم فقط.
- إن المبادئ المحاسبية التي تبناها SCF متوافقة إلى حد كبير مع مبادئ معايير إعداد التقارير المالية وما جاء من اختلاف راجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات وأيضا غياب التفصيل وكيفية تجسيدها في واقع المؤسسة الجزائرية مثل: مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
- أما من حيث الخصائص فإنها في مفصلة في محتوى الإطار المفاهيمي، أما في SCF قام بالإشارة إليها فقط ولم يرد شرحها في صلب فقرات الإطار المفاهيمي.

المطلب الثاني: معايير اعداد التقارير المالية الدولية وما يقابلها في النظام المحاسبي المالي الجزائري

ان معايير اعداد التقارير المالية الدولية تنظم العمل المحاسبي على اساس اصدارات في شكل سلسلة معايير محاسبية، كل معيار يخص موضوع محاسبي او يعالج قضية معينة، الا ان النظام المحاسبي المالي أصدر قواعد واجراءات تنظم العمل المحاسبي في صلب القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي والقرارات والمراسيم التنفيذية له، في شكل مواد وفقرات وبالاعتماد على القواعد والاجراءات الواردة في IAS وifrs و scf سيتم تقديم مقارنة مختصرة بينهما وفق الجدول الاتي:

الجدول 02: معايير إعداد التقارير المالية الدولية وما يقابلها في النظام المحاسبي المالي

مجال المقارنة	معايير إعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	- IAS1 عرض القوائم المالية. - IAS7 قائمة التدفق النقدي.	يحتوي النظام المحاسبي المالي في صلب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الكشوفات المالية ضمن المبادئ العامة، وقواعد إدراج الأصول، الخصوم، الأعباء والمنتوجات في الحسابات وعرض القوائم المالية في الفقرات التالية: - من 210-1 إلى 210-5؛ - من 220-1 إلى 220-5؛ - من 230-1 إلى 230-8؛ - 250-1؛ - من 260 إلى 260-5.
المخزون	- IAS2 المخزون.	يتميز النظام المحاسبي المالي المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ في صلب القرار ضمن القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات في الفقرات

		التالية: - من 123-1 إلى 123-6؛
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	- IAS10 الأحداث اللاحقة بعد فترة إعداد التقارير.	تناول النظام المحاسبي المالي الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في صلب القرار رقم 71 والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 في الفقرات والمواد التالية: - 260-8 القرار 71؛ - 230-8 القرار 71؛ - المادة رقم 13؛
الإعانات	- IAS20 المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية.	يشمل النظام المحاسبي المالي الإعانات ضمن القرار ضمن القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الفقرات التالية: - من 124-1 إلى 124-6.
عمليات منجزة لحساب الغير	- IAS24 إفصاحات الأطراف الأخرى.	تناول النظام المحاسبي المالي العمليات المنجزة لحساب الغير في صلب القرار ضمن الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة في الفقرات التالية: - من 131-1 إلى 131-8.
الاستثمار العقاري	- IAS40 العقارات الاستثمارية	يحتوي النظام المحاسبي المالي العقارات الموظفة في صلب القرار رقم 71 ضمن القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية في الفقرات التالية: -من 121-16 إلى 121-18.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نصوص النظام المحاسبي المالي وإصدارات المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: مقارنة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير إعداد التقارير المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لابلاغ الاطراف الخارجية بالمعلومات التي تم اعدادها وتجميعها في الحسابات المالية وسيتم تقديم الفروق بينها في الجدول التالي:

الجدول 03: القوائم المالية في معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي الجزائري

	معايير إعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي الجزائري
عرض القوائم المالية	– قائمة المركز المالي. – قائمة الدخل. – قائمة التدفقات النقدية. – قائمة التغير في حقوق الملكية. – الإيضاحات.	– الميزانية. – جدول حسابات النتائج. – جدول سيولة الخزينة. – قائمة التغير في الأموال الخاصة. – الملاحق.
هدف القوائم	– توفر معلومات حول المخاطر الناشئة عن العناصر المعترف بها وغير المعترف بها. – توضيح الوضعية المالية. – تقييم قدرة المنشاة على توليد التدفقات النقدية.	– تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالأداء الحالي للمؤسسة. – القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة. – تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير أرباح محتملة للمؤسسة.
مستعملو القوائم المالية	المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء، أطراف أخرى، الدولة والجمهور.	القوائم المالية موجهة إلى المستثمرين ولمقرضين بالدرجة الأولى.

أولا: مقارنة الميزانية في معايير إعداد التقارير المالية وفي النظام المحاسبي المالي الجزائري

البيان	معايير إعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي الجزائري
شكل الميزانية	تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.
عرض الميزانية	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة.	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة.
التسجيل والقيد	تغليب الجوهر على الشكل حيث من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	تقيد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني فقط.

ثانيا: مقارنة قائمة الدخل مع جدول حسابات النتائج

البيان	معايير إعداد التقارير المالية	النظام المحاسبي المالي الجزائري
الشكل	– لم تلزم بشكل محدد.	له شكلين: – حسب الطبيعة. – حسب الوظيفة. – أكثر تفصيل يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، استهلاك الدورة، الفائض، الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية...
عرض العناصر	– تصنف الأعباء حسب طبيعتها. – ألغى مفهوم البنود غير	– تصنف الأعباء حسب طبيعتها. – يسمح بظهور البنود غير

	العادية عنه عرض القائمة.	العادية في القائمة.
التسجيل والقيد	يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع سلع أو تقديم خدمة بعد التأكد من تحصيل القيمة ونقل المخاطر والمنافع من البائع إلى المشتري.	يسجل عندما تتحقق نفس الشروط والضوابط المحددة من طرف IAS/ IFRS.

– إن النظام المحاسبي المالي تبنى القوائم نفسها التي توصي بها معايير إعداد التقارير المالية، الا انه توجد بعض الاختلافات في مصطلحات التسميات ويرجع ذلك بشكل أساسي الى تأثير الجهة التي قامت بإعداد النظام، فان الميزانية تعد وفق الشكل المحدد في النظام المحاسبي المالي، بينما ترك المرجع المحاسبي الدولي الحرية للكيانات في اعدادها، بشكل جداول او قوائم تحتوي على حد أدنى من العناصر الاساسية.

– معايير إعداد التقارير المالية لم تفرض شكلا اجباريا لقائمة المركز المالي (تعرض في شكل قائمة أو جدول) ولكنها حددت كحد أدنى للفصول التي يجب أن تعرض في بند الاصول والخصوم، وترتب الاصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب الاستحقاق، بإلاضافة الى مبدأ السنوية ف التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة. أما scf فقدم الميزانية في شكل جدول مع عرض الاصول والخصوم من خلال الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية، وهي نفس الطريقة المعتمدة في ias.

– ما يميز جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليله، اضافة الى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، اذ ان النتيجة العملياتية حسب **scf** تتعلق بالنشاط العادي، اما النتيجة المالية فتتعلق بالنشاط المالي، فالتفريق بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية يحدد بدقة نجاعة المؤسسة، فالمواضيع التي تطرق لها النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس الخصائص الواردة في معايير إعداد التقارير المالية في اعداد قائمة حساب النتائج.

– حساب النتائج، في النظام المحاسبي المالي يتم تحليل الأعباء حسب طبيعتها، مع امكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق، اما في معايير إعداد التقارير المالية يجب على المؤسسة ان تعرض تحليلا للمصروف المعترف بها في الربح او الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد أما على طبيعة المصروفات او وظيفتها ضمن المؤسسة، أيهما يوفر معلومات مناسبة.

– جدول سيولة الخزينة، حسب النظام المحاسبي المالي الهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوفات المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، أما المعايير المحاسبية الدولية الهدف منها توفير لمستخدمي البيانات المالية أساسا لتقييم قدرة

المؤسسة على توليد النقد ومعادلات النقد وحاجة المؤسسة للاستفادة من التدفقات النقدية، وبالتالي لا يوجد اختلاف بين المفهومين.

– اما فيما يخص جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية فهما متقاربين بشكل كبير مما توصي به معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

خلاصة الفصل

يتضح لنا مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والدولية الجديدة وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، حيث يسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية والإفصاح عنها في مختلف الكشوف المالية التي يتم إعدادها وفقا لمجموعة من المفاهيم والمبادئ المترابطة.

تمثل الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي مجموعة من الوثائق المحاسبية المالية، تعتبر وسيلة النظام المحاسبي في التعبير عن نتائج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وكذلك الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين حيث تسمح بتصوير الوضع المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة من خلال الميزانية، في حين يقدم جدول حسابات النتائج معلومات حول الأداء المالي وترتب فيه الإرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة. أما بالنسبة للتغيرات في وضع الخزينة فيمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة الذي يحتوي على جميع المحصلات والمدفوعات النقدية، كما يقدم جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في مل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدا لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

خاتمة

خاتمـة

تمحور موضوع البحث حول الإفصاح المالي في القوائم المالية في ظل تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية والإفصاح المالي في النظام المحاسبي المالي الجزائري حيث حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول " ما مدى انسجام إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي الجزائري في تحديث متطلبات الافصاح المالي ".

ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية تهدف الى إظهار الوقائع الحقائق الإقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المحاسبية المعدة بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها واضحة ومفهومة وقابلة للمقارنة ومن ثم يمكن الوثوق في هذه المعلومات و الإعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة فهو يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. وإضاءة الشفافية على المعلومة المحاسبية وجودتها و يساهم في استرجاع ثقة المستثمرين.

فالإفصاح المالي يعد مطلبا ضروريا في المال و الاعمال فهو لا يدع مجالا للغموض او سوء الفهم من جانب الاطراف المعنية به، يساعد في اتخاذ القرارات السليمة من خلال توفره على جودة المعلومة المحاسبية المقدمة.

يهدف الإتجاه المعاصر في الإفصاح الى توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات ، و في ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية و التي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي ، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج الى درجة كبيرة من الدراية و الخبرة في فهمها و إستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون و المحللون الماليون في إتخاذ قراراتهم، ومن امثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبئات المالية و إعداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بآخر التغيرات ومستويات الاسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملائمة لمعلومات محاسبية.

لقد فرضت التغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية خاصة في العشرية الأخيرة من نهاية القرن العشرين إلى يومنا هذا عدة ضغوط.

جعلت الجزائر تقدم على مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية للتماشى مع المتغيرات العالمية ، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي .و رغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة إلا أنها إستجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) ، والذي يتوافق بدرجة عالية مع معايير إعداد التقارير المالية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية رغم ملاحظة بعض الإختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الإقتصادية الجزائرية في اعداده.

1-نتائج إختبار الفرضية:

إنطلاقا من الدراسة النظرية والجانب التحليلي المقارن الذي إعتمد ناه في هذا البحث تم التوصل أثناء إختبار الفرضية الى وجود توافق نسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير إعداد التقارير المالية، وهو الأمر الذي أدى الى نشوء فجوة إختلاف بين الممارسة المحلية والدولية منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

2-التوصيات:

العمل على ضرورة الوصول الى معايير أو قواعد وطنية توافق معايير إعداد التقارير المالية الدولية والتطورات التي تشهدها، ذلك أن إصدار النظام المحاسبي المالي على شكل معايير محاسبية وطنية بناء على ما تضمنه من قواعد وفقرات سيساهم في فهم أكثر لبنوده وتوضيح معالم إختلافه ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، وتسهيل عملية التعديل والتطوير من فترة لأخرى لهذه المعايير من خلال التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها معايير إعداد التقارير المالية الدولية لتكييف النظام المحاسبي المالي معها بإستمرار.

الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مداخل التوفيق مع معايير التقارير المالية الدولية، وبالأخص الإعتماد على تجارب لدول عربية مجاورة سباقة في تطبيق المعايير وحققت شوطا متقدما في

إصدار معايير محلية و الإلتزام بتطبيقها والإستفادة منها، و ذلك كنتيجة لوجود تشابه كبير في المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية العربية وأيضا من حيث إختصار الوقت وتجنب الأخطاء المكن الوقوع فيها حيث أن تنمية التبادل المعرفي مع مختلف البلدان والتنظيمات الأجنبية يساهم في تقديم مساعدة ميدانية في تطبيق النظام وتحديثه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
2. احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية–، دار صفاء للنسر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
3. اسماعيل محمود عبد الرحمن، الافصاح المالي واهميته وأثره في الاعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى2014.
4. ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره واهميته في نمو الاعمال التجارة العربية داخل البلاد الاجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2014.
5. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنسر والتوزيع، دمشق، 2008.
6. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007.
7. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي، دار النشر جيطلي، الجزائر.
8. عبد الرحمن مرعيا، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق، سوريا، 2009.
9. طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2014.
10. كريم منصور على حسوبة، محمد حمدي عوض وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى،2022.
11. لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفقا للنظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر،2010.
12. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2012.

13. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية–مشاكل الاعتراف والإفصاح والقياس، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2007.

المذكرات والأطروحات:

14. أسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،2013–2014.

15. بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2018–2019.

16. دليلة دادة، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر، أطروحة دكتوراه محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح،2019.

17. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014–2015.

18. سليم بن رحمون، أثر الافصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018–2019.

19. صباحيي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010–2011.

20. طبيب اسامة، أثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الافصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، محاسبة مالية وتدقيق 2018–2019.

21. عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016-2017.

22. فطوم محمدي، دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر،2016-2017.

23. فلاح حمود شرار المطيري، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، قسم الاتصال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

24. قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، رسالة دكتوراه محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف ،2017-2018.

25. كمال زواق، المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

26. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

27. مرحوم محمد الحبيب، عاشور كنوش، استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية، مذكرة ماجيستر، جامعة الشلف، كلية العلوم الإقصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011-2012.

28. مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال التجارية، أطروحة دكتوراه محاسبة مالية وتدقيق، قسم العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس،2018/2017.

29. محمد طيفور امنة، الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات لا المالية المماثلة في ظل ifrs , ias ، محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017.

30. محمد نوارة، دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الافصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
31. موسى شرفية، الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2013-2014.
32. ناريمان بن عياد، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2017-2018.
33. واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020.

المجلات والمقالات

34. أمنة فداوي، مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، مجلة الباحث، العدد17، 2017.
35. آسية قمو، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوحيد ممارسات المحاسبة العمومية وحماية المال العام، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد07، العدد02، 2021.
36. أحسن عثماني، إسعاد شعابنة، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.
37. احمد بوراس، محمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، العدد 03، جوان 2015.
38. الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2016.

39. بكيحل عبد القادر، بربري محمد امين، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الافصاح بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد،2019.

40. بوحديدة محمد، قمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الافصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 24(1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

41. بعالشي خالد، عطاوي الهام، مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي 1، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد02، العدد02،2020.

42. بدار عاشور، ذبيح هشام، اليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية.

43. ذواق سميرة، بلعجوز حسين، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد02، 2018.

44. جودي محمد رمزي، اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، العدد السادس،2009.

45. حكيمة بوسلمة، رحيم متيجي فتيحة بوحرود، واقع الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد03،2019.

46. حكيم براضية، بن علي بلعزوز، اهمية الافصاح وفق معايير المحاسبة المالية الاسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الاسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14،2015.

47. سلطاني وفاء، بن عيسي عمار، مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد04، العدد08، ص168.

48. سفيان نقماري، رحمة بالهادف، واقع تكيف المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، –مستغانم– الجزائر، 2013.

49. سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد09، 2018.

50. شريط صلاح الدين، حفاصة أمنة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي ias7، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد2018،5.
51. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 6، المجلد الأول.
52. عمامرة ياسمينة، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018.
53. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01-2014.
54. عجيلة محمد، فلسفة النظام المالي المحاسبي الجديد للمؤسسات الاقتصادية الواقع والمامول، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد19، 2013.
55. قسوم حنان، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، العدد05، اكتوبر 2017.
56. كنوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFR9 في الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس 2009.
57. مفروم ببرودي، مراكشي عبد الحميد، متطلبات الافصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الرابع أفريل 2019.
58. محمد العيد عمامرة، مصطفى عوادي، محمد الهادي ضيف الله، قواعد الافصاح وفق scf ومدى كفايته في التقارير المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
59. محمد نواف عابد، أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التامين، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2018.
60. مهديد فاطمة الزهراء، عتارسية ايمان، جودة مخرجات الافصاح المالي مطلب لاستقطاب البديل التمويلي في ظل كفاءة السوق المالي، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثاني ،2017.

61. محمد العيد عمامرة، كفاية الافصاح وفق scf في القارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد06، العدد الاول،2021.

62. محمد العيد عمامرة، فتحي بن لدغم، محمد الهادي ضيف الله، معوقات الافصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، عدد2020،1.

63. موفق عبد الحسين محمد، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد7، العدد17، 2012.

64. – مختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد04، ديسمبر 2008.

65. ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط 2018.

القوانين والمراسيم:

66. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 11-07الصادرة بتاريخ25-11-2007

67. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 42، القانون رقم01-10، الصادرة بتاريخ 11-06-2010.

68. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي 156-08، الصادرة بتاريخ28-05-2008.

69. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 21، المرسوم التنفيذي 110-09، الصادرة بتاريخ08-04-2008.

70. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 19، القرار المؤرخ في 26-07-2008، الصادرة بتاريخ 25-03-2009.

القوانين والمراسيم:

71.Ministère des finances, instruction n°02 du 29 octobre 2009 portant première application du système comptable 2010, nov2009.

الملاحق

الملحق 01: الميزانية – الأصول –

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق 02: الميزانية – الخصوم–

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 03: حساب النتائج (حسب الطبيعة)

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 04: حساب النتائج (حسب الوظيفة)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق 05: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19
35

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق 06: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق07: جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						